المغرب يكشف ملامح استراتيجية تطوير صناعة الغاز

خطة طموحة تتضمن ثلاث مراحل تمتد حتى العام 2050

كشف المغرب عن بوادر تحوّل كبير في مجال صناعة الغاز بعد أن أعلن عن تفاصيل استراتيجية طويلة المدى لتطوير هذا القطاع بعد أن تنامى اهتمام السلطات بتعزيز قدرات البلاد في هذا المضمار طيلة العشرية الماضية بفضل الإمكانات الهائلة التي تؤهله بأن يجعل من تلك الموارد مساهما رئيسيا في التنمية الشاملة.

محمد ماموني العلوي
صحافي مغربي

نظرة إلى آفاق الطاقة البعيدة

الرباط – وضع المغرب أسس تطوير صناعة الغاز الطبيعي لتلبية الاحتياجات الصناعية وتعزيز دورها في الاقتصاد في مرحلة لاحقة لتلبية الطلب المحلي في توليد الكهرباء، ضمن خارطة طريق وطنية تمتد حتى العام 2050، بما ينسجم مع خطط تنويع مزيج الطاقة.

وحددت وزارة الطاقة والمعادن والبيئة خطة تتضمن ثلاث مراحل والتي "ينبغي اتباعها لتحديد بنية السوق والفاعلين وتحفيز التطور التدريجي للطلب وتطوير البنية التحتية والوصول إلى طاقة تنافسية وتحسين القدرة التنافسية للمصدرين الصناعيين وتنمية أنشطة المناولة الأخرى للقطاع".

ويرى خبراء أن هذا الإعلان يعكس اهتمام الدولة بهذا المجال الحيوي، خاصة مع نمو الاستثمارات في القطاع طيلة السنوات العشر الأخيرة والجنوح إلى اعتماد البصمة الكربونية في سلاسل الإمدادات.

وقال إدريس الفينة المحلل الاقتصادي المغربي في تصريح لـ"العرب" إن "المغرب يسعى بالفعل لتطوير الغاز المسال ووضع بهذا الصدد استراتيجية خاصة تسمح من تحديد الواردات وموانئ التخزين كميناء الناظور وأسفي".

إدريس الفينة

الهدف هو تقليص التكاليف وخفض غازات الكربون الملوثة

والهدف كما يرى إدريس، الأستاذ بالمعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، هو تقليص التكاليف وخفض غازات الكربون الملوثة، وهو ما سوف يسمح للربط مستقبلا من جلب استثمارات خضراء من الحجم الكبير.

وتتمثل المرحلة الأولى من الاستراتيجية وضع إطار تنظيمي لقطاع الغاز الطبيعي عبر استصدار القانون المتعلق بالقطاع، وتوسيع صلاحيات الهيئة المختصة بتنظيم الكهرباء حتى تشرف على هذا المجال مع إنشاء آلية تدير شبكة نقل الإنتاج وتنظيم أنشطة الاستيراد الحرّ للغاز الطبيعي للنقل والتخزين والتوزيع.

أما المرحلة الثانية، فتستهدف تقييم الطلب من خلال تطور الاستهلاك الحالي وعلى مدى السنوات الأخيرة، وكذلك إمكانية الطلب في المستقبل.

وتقول وزارة الطاقة إن تسارع وتيرة الطلب يمكن أن يحدث بعد انتقال الشركات المصنعة نحو العمل بهذا الوقود الجديد، النظيف والتنافسي.

وأشارت المديرة العامة للمكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن أمينة بنخضرة، إلى أن القانون المستقبلي للغاز، الذي يتضمن الأسس المطبقة في أوروبا، ينص على الفصل بين أنشطة الإنتاج والتوزيع والنقل، معلنة، في هذا السياق، عن إنشاء إدارة شبكة للنقل الوطني في المغرب مستقبلا.

وقالت إنه "طلب منا إنشاء شركة فرعية تكون مسؤولة عن تطوير شبكة النقل والتخزين الاستراتيجي للغاز الطبيعي".

وخلصت بنخضرة إلى أنه بمجرد إنشائه سينصب الهيكل الجديد على تطوير شبكة الغاز الوطنية وتأمين الإمدادات للبلاد، وسيتم وضع الترتيبات الخاصة بإنشاء إدارة شبكة النقل.

وبالنسبة للمرحلة الثالثة، تقييم خيارات توريد الغاز الطبيعي والغاز الطبيعي المسال المختلفة، لاسيما عن طريق خطوط أنابيب الغاز، عن طريق وحدات التخزين وإعادة التحويل إلى غاز سائل، عن طريق المحطات البرية، والتدفقات متعددة الاتجاهات.

ومن المتوقع أن يضمن تنويع نقاط الدخول للمنتج ومصادره مرونة العرض وضمان انتظامه واستمراريته.

وإلى جانب ذلك سيتم اعتماد شبكة نقل جديدة لربط جميع مكونات مخطط الغاز من خلال عملية الربط التي تتكون من خط أنابيب الغاز المغاربي – أوروبا وخط أنابيب الغاز النيجيري المستقبلي السنغال – موريتانيا والذي يسمح بتطور تدريجي يمتد على مدى عدة سنوات حسب تنامي الحاجات المحلية.

وبالإضافة إلى تطوير القدرات الذاتية لاستقبال وتخزين الغاز الطبيعي والغاز الطبيعي المسال لأسباب أمن الإمدادات، يمكن أن يتخذ هذا المخزون شكل تخزين سائل أو تخزين تحت الأرض للغاز الطبيعي المضغوط في شكل غازي.

وينصب التركيز على التخزين الاستراتيجي تحت الأرض من خلال تحديد أنسب المواقع لاستقبال البنية التحتية للتخزين، بهذا المعنى، فإن التكوينات الجيولوجية التي تسمح بتكوين تجاويف ملحية، لاسيما في منطقة المحمدية، هي الأكثر امتيازا.

ولذلك، فإن أهداف هذه الخارطة تتمحور حول التوجهات الاستراتيجية من قبيل إنشاء سوق غاز طبيعي منظم، وتطوير مشروع بنية تحتية غازية، وولوج الصناعيين والمستهلكين لطاقة تنافسية أو تحسين القدرة التنافسية للصناعيين المغاربة المصدرين.

وفتحت الرباط طيلة السنوات الأخيرة المجال لشراكات مع مجموعات استثمار دولية متخصصة في عملية التنقيب عن الغاز والبترول من أجل استكشاف ما قد تكتنزه البلاد من ثروات باطنية، أملا في أن تسهم تلك الاكتشافات في إحداث ثروة اقتصادية في البلاد.

> **3**
> **مليارات متر مكعب حجم الطلب السنوي المتوقع بحلول 2040 وفق مديرية الطاقة والمعادن**

وذكرت مديرية الطاقة والمعادن أن الدراسات المنجزة وتحليل وضعية العرض والطلب على الغاز محليا ودوليا، أشارت إلى أن السوق سينجذب في مرحلة أولى إلى الطلب في إنتاج الكهرباء وأيضا الصناعة.

وتشير تقديرات المديرية إلى أنه من المتوقع أن يصل إجمالي الطلب على الغاز الطبيعي في المغرب إلى أكثر من 3 مليارات متر مكعب سنويا في العام 2040، وهو سبب كاف لأن تتجه السلطات إلى تنمية هذا القطاع.

وتبدي بنخضرة ثقتها في إمكانيات النفط والغاز بالبلاد، وتقول إن عدة مناطق قبالة سواحل الرباط – سلا والصويرة وأغادير وطرفاية وبوجدور تتوفر على هذه الإمكانيات وأظهرت أنظمة بترولية نشطة، داعية إلى تضافر المزيد من الجهود في ما يخص حفر الآبار.

تسارع وتيرة نموّ قروض المصارف في دول الخليج

لندن – أظهرت أحدث المؤشرات أن المصارف المدرجة في دول الخليج استطاعت تحقيق نمو قوي في نشاط الإقراض خلال الربع الثاني من العام الحالي بوتيرة متسارعة، مع تعافي اقتصادات المنطقة بشكل متفاوت جراء تخفيف قيود الإغلاق الاقتصادي.

وأشارت بيانات شركة كامكو إنفست للاستثمار إلى أن إجمالي القروض التي منحتها المصارف الخليجية زاد بواقع 4.6 في المئة على أساس ربع سنوي ونحو 7.1 في المئة بمقارنة سنوية في الفترة الفاصلة بين أبريل ويونيو الماضيين ليبلغ قرابة 1.68 تريليون دولار.

وكان النشاط الاقتصادي الأسرع واضحا في أرقام مؤشر مديري المشتريات في السعودية والإمارات، والتي ظلت مرتفعة خلال مايو ويونيو الماضيين.

ونمت الودائع في جميع أسواق المنطقة خلال الربع الثاني بنحو 4.6 في المئة لتصل إلى تريليوني دولار، وهو رقم قياسي جديد للقطاع المصرفي في دول الخليج، مقارنة مع 1.9 تريليون دولار في نهاية الربع الأول من عام 2021.

وسجلت البنوك السعودية أكبر نمو متتال في ودائع الزبائن، بينما ظلت ودائع زبائن البنوك القطرية ثابتة تقريبا مع انخفاض هامشي بنسبة 0.1 في المئة.

وتحسنت نسبة القروض إلى الودائع الإجمالية للقطاع بشكل طفيف على أساس ربع سنوي بمقدار 20 نقطة أساس لتصل إلى 80.4 في المئة، وهي أعلى نسبة في الأرباع الخمسة الماضية، لكنها لا تزال أقل من مستويات ما قبل تفشي الجائحة.

وواصل إجمالي أصول القطاع المصرفي في منطقة الخليج إظهار نموه ليصل إلى مستوى قياسي جديد بلغ 2.64 تريليون دولار، مسجلا نموا بحوالي 4.7 في المئة على أساس ربع سنوي وقرابة 6.7 على أساس سنوي خلال الربع الثاني من عام 2021.

ولوحظ النمو في معظم أسواق دول الخليج باستثناء البنوك القطرية التي سجلت انخفاضا هامشيا على أساس ربع سنوي بنسبة 0.5 في المئة.

> **1.68**
> **تريليون دولار حجم القروض الممنوحة في الربع الثاني من 2021 بزيادة 7.1 في المئة بمقارنة سنوية**

واستمرت البنوك الإماراتية في الاستحواذ على الحصة الأكبر من الميزانيات العامة للمصارف الإقليمية بإجمالي أصول بقيمة 840 مليار دولار، ما يمثل ثلث إجمالي أصول القطاع المصرفي في المنطقة، تليها البنوك السعودية بقيمة 771 مليار دولار أو 26.7 في المئة من إجمالي أصول القطاع المصرفي في المنطقة.

وتأتي الأرقام مخالفة لتوقعات وكالة ستاندرد آند بورز للتصنيفات الائتمانية التي قالت في مارس الماضي إن التعافي الاقتصادي من الأزمة الصحية في منطقة الخليج الغنية بالنفط سيكون بطيئا، ما سيؤثر سلبا على القطاع المصرفي بالمنطقة.

وضغطت تداعيات الجائحة وتهاوي أسعار النفط خلال العام الماضي، على المصارف الخليجية بفعل تأثرها ببطء تعافي القطاعات المنتجة وهو ما أثر على جودة أصولها وفاقم حينها مخاطر تعثر القروض.

24.4 مليار دولار خسائر قطاع الكهرباء في سوريا

دمشق – قدمت وزارة الكهرباء السورية أحدث حصيلة حول خسائر القطاع بسبب الدمار الذي لحق بالشبكة ومحطات التوليد منذ بدء الأزمة قبل عشر سنوات وسط شكوك في أن الخسائر المعلنة أكبر بكثير من ذلك.

وذكرت الوزارة في تقرير نشرته وكالة الأنباء السورية أن إجمالي الخسائر المباشرة وغير المباشرة لقطاع الطاقة الكهربائية جراء الحرب بلغ نحو 6.1 تريليون ليرة (24.4 مليار دولار) بعدما كانت الشبكة تغطي نحو 99 في المئة من مساحة البلد.

وجاء في التقرير أن الخسائر المباشرة التي تعرض لها القطاع منذ عام 2011 حتى نهاية العام الماضي قدرت بنحو 8.1 مليار دولار فيما كانت حصيلة الخسائر غير المباشرة 16.3 مليار دولار.

وقالت الوزارة إن منظومة الكهرباء تستهدف خروج ثلاث محطات توليد من الخدمة في العام 2015، وهي محطة توليد حلب البخارية باستطاعة 1065 ميغاواط ومحطة توليد زيزون في إدلب دارة مركبة بطاقة إنتاج 450 ميغاواط ومحطة توليد التيم في دير الزور الغازية والتي تبلغ طاقة إنتاجها 102 ميغاواط.

وأرجعت وزارة الكهرباء عدم تمكنها من تغطية الطلب المحلي في المناطق الخاضعة لسيطرة حكومة نظام بشار الأسد إلى تعرض أربع محطات تحويل رئيسية إلى التخريب والسرقة من قبل "المجموعات الإرهابية المسلحة".

وتكافح المؤسسة العامة لتوليد الكهرباء الحكومية رغم الظروف القاسية من أجل إعادة تأهيل عدد من محطات التوليد المدمرة، حيث تم الشروع في إعادة تأهيل المجموعة الأولى والخامسة من محطة حلب الحرارية.

ومن المتوقع أن تدخل المجموعة الخامسة الخدمة قريبا بقدرة إنتاج تبلغ نحو 198 ميغاواط، أما المجموعة الأولى فمن المتوقع دخولها في الخدمة خلال الربع الأول من عام 2022 بنفس طاقة الإنتاج.

وتعمل المؤسسة على إنشاء محطة توليد اللاذقية الرستين في اللاذقية بقدرة إنتاج تبلغ 526 ميغاواط، ومن المتوقع أن يدخل الجزء الأول من المحطة عملية الإنتاج في الربع الأول من العام المقبل بقدرة إنتاج تبلغ 183 ميغاواط.

وتتفاوض الحكومة السورية مع نظيرتها الأردنية من أجل مساعدتها على توفير إمدادات الكهرباء والغاز لتشغيل محطات التوليد، وسط أسوأ مرحلة تمر بها البلاد في تأمين المشتقات النفطية التي أثرت على كل مناحي الحياة.

رحلة مضنية لإصلاح ما خلفته الحرب

ترجيح تعافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة العربية قبل نهاية 2021

الكويت – رجح خبراء أن تواصل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة قبل نهاية العام الحالي، بعدما ظهرت مؤشرات ملموسة على تعافي قطاع الأعمال بفضل تخفيف قيود الإغلاق الاقتصادي جراء الوباء.

وأكدت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان) الخميس في بيان نشرته وكالة الأنباء الكويتية الرسمية على أهمية تكثيف الجهود لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية، خصوصا مع تصاعد حدة المنافسة بين دول المنطقة والعالم على جذب المستثمرين.

وقال المدير العام للمؤسسة عبدالله الصبيح بمناسبة إصدار النشرة الفصلية الثانية (ضمان الاستثمار) لعام 2021 إن "المؤسسة لا تستبعد أن يتواصل الأداء الإيجابي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية خلال ما تبقى من هذا العام بعد ارتفاعها غير المتوقع بنسبة 2.5 في المئة خلال العام الماضي".

وأضاف الصبيح أن "هذا التباين في ما بين عدد وتكلفة مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية التي شهدت تراجعا من جهة وما بين نمو حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، يعود إلى عمليات الاستحواذ والاستثمار في الأدوات الأخرى وقد يعزز من التوقعات الإيجابية".

وتظهر قاعدة بيانات مؤسسة أف.دي.آي العالمية تراجع عدد المشاريع الأجنبية في المنطقة العربية في النصف الأول من هذا العام بمعدل 6.9 في المئة إلى 285 مشروعا والبالغ تكلفتها الاستثمارية 12.4 مليار دولار، وذلك على أساس سنوي.

وتظهر مؤشرات المؤسسة حول الدول العربية المستقبلة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الربع الأول من عام 2021 استنادا على تكلفة المشاريع، أن مصر تتصدر اللائحة بواقع 39 في المئة ثم السعودية بنحو 39 في المئة تليها الإمارات بحوالي 11 في المئة ثم المغرب بنحو 7 في المئة فسلطنة عمان بواقع 5 في المئة أما النسبة المتبقية فهي تشمل باقي بلدان المنطقة.

عبدالله الصبيح

التطورات الوبائية والسياسية والاقتصادية ستحسم حجم المحصلة

ويرى الصبيح أن خصوصية الحالة العربية والنشاط الاستثنائي المتوقع لعدد من الدول في مجال جذب المشروعات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فضلا عن التطورات الوبائية والسياسية والاقتصادية في المنطقة ككل، ستكون عوامل حاسمة في تحديد شكل وحجم المحصلة النهائية لعام 2021.

وشهد وضع الدول العربية في المؤشر العام لبيئة الأعمال الصادر عن البنك الدولي، والذي يقيس الأداء ما بين يونيو 2019 ويونيو 2020، تحسنا بمقدار 4 مراكز، بفضل قيام الدول العربية بتسريع وتيرة الإصلاحات، بإجمالي 55 إصلاحا بزيادة 6 إصلاحات عن العام 2019، رغم أن متوسط الترتيب ظل دون المتوسط العالمي.

وتراهن العديد من الشركات العالمية على بعض البلدان العربية المستقرة سياسيا في إنعاش معدلات نمو استثماراتها ورؤوس أموالها، حيث تلتزم بضخ حزم مالية في مشروعات جديدة، باعتبار المنطقة من أسرع الأماكن نموا حاليا في نظرها.

وتعمل المؤسسة، التي تتخذ من العاصمة الكويتية مقرا لها، على تكثيف جهودها في مجال تقديم حزم تأمين تغطي مخاطر سياسية وتجارية متنوعة قد يتعرض لها المستثمرون الأجانب في دول المنطقة إلى جانب تكثيف جهود نشر الوعي بتطورات مناخ الاستثمار وتحدياته والمطلوب لتحسينه بالتعاون مع الدول الأعضاء.